الأمم المتحدة

E/CN.17/2004/10/Add.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 February 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥

ورقات للمناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية**

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

مساهمة السكان الأصليين بشأن الماء والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية***

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٦	٢
ثانيا - السكان الأصليون والمستوطنات البشرية	٧-٢٢	٣
ثالثا - الشعوب الأصلية والماء	٢٣-٣٩	٩
رابعا - السكان الأصليون والمرافق الصحية	٤٠-٤٢	١٥
خامسا - السياسة الدولية للمياه	٤٣-٥٠	١٦
سادسا - الاستنتاجات والتوصيات	٥١-٩٧	١٨

* E/CN.17/2004/10.

** وجهات النظر والآراء المعبر عنها في هذه الورقة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة وآراءها.

*** أعدتها مؤسسة طبطبيا (المركز الدولي لأبحاث السياسات والتعليم فيما يتعلق بالشعوب الأصلية) وشبكة البيئة الأصلية بالتشاور مع منظمات الشعوب الأصلية.

110304 110304 04-24344 (A)

أولا – مقدمة

١ – يرحب السكان الأصليون باستعراض عملية التنفيذ المتعلق بالقضايا الموضوعية للمستوطنات البشرية، والماء، والمرافق الصحية، في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، مع التركيز على تحديد العقبات، والعراقيل، والنجاحات، والدروس المستفادة في عملية التنفيذ. وتتزامن سنة ٢٠٠٤ مع انتهاء عقد الأمم المتحدة للشعوب الأصلية في العالم، وسوف يسهم هذا الاستعراض في تحقيق فهم أعمق للسياسات، والنهج، والإجراءات التي تؤثر في التنمية المستدامة للشعوب الأصلية.

٢ – وبعد مرور عشر سنوات على مؤتمر ريو، أعاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بقوة تأكيد الالتزام بمبادئ ريو، والتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ. ومعلوم أنه في إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، أعلن زعماء العالم السياسيين بما يلي: ''نؤكد من جديد الدور الحيوي الذي يقوم به السكان الأصليون في التنمية المستدامة''.

٣ – وتتصل الالتزامات ذات الصلة الواردة في الفصل ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١، بعنوان ''تعزيز دور السكان الأصليين ومجتمعاتهم، على ما يلي: ''نظرا للعلاقة المتبادلة بين البيئة الطبيعية وتنميتها المستدامة والرفاه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والمادي للسكان الأصليين، ينبغي للجهود الوطنية والدولية المبذولة لإحداث تنمية سليمة بيئيا ومستدامة أن تعترف وتتقبل وتشجع وتعزز دور السكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية''.

٤ – وتغطي المستوطنات البشرية، والماء، والمرافق الصحية مجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية والإيكولوجية بين الشعوب ومع كوكب الأرض. والمستوطنات البشرية هي مواطن ثقافية تندرج في موطن أكبر هو موطننا الإيكولوجي، كوكب الأرض. والماء عنصر أساسي من عناصر هذا الكوكب، ومن ثم من عناصر الحياة. والمرافق الصحية ذات أهمية حاسمة لحفظ صحة الشعوب والطبيعة وعافيتهم وحياتهم.

٥ – وهذا، مع العلم بأن ورقة المعلومات الأساسية بشأن السكان الأصليين، والمستوطنات البشرية، والماء، والمرافق الصحية، المعدة للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، تشمل هذه العلاقة الاجتماعية والإيكولوجية، مؤكدة أن تنوع المستوطنات البشرية معيار رئيسي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة. وتنظر الورقة في آثار التوسع الحضري على المستوطنات البشرية للسكان الأصليين في البيئة الريفية والحضرية على حد سواء.

٦ - ولا بد من إيلاء اهتمام كاف في هذا الاجتماع لاستعراض التوازن العام والممارسة المتبعة لتخطيط الاستخدام المتكامل للأراضي وإدارة الموارد لضمان الحفاظ على التنوع الطويل الأمد وعلى صحة النظم الإيكولوجية والمستوطنات البشرية، بما في ذلك رفاه السكان الأصليين. علما بأن النهج والسياسات والإجراءات التي يأخذ بها المجتمع الدولي بشأن هذه الأمور المهمة، سوف تؤثر تأثيرا طويل الأمد على صحة ورفاه الشعوب والكوكب.

ثانيا - السكان الأصليون والمستوطنات البشرية

الإطار ١

الهدف العام للمستوطنات البشرية هو تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئات المعيشة والعمل للناس جميعا، ولا سيما لفقراء الحضر والريف.

المصدر: جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٧.

تنوع المستوطنات البشرية - الأرض موطننا

٧ - يجب أن يبدأ استعراض اللجنة لتنفيذ المستوطنات البشرية المستدامة بتأكيد تنوع المستوطنات البشرية التي وجدت في الماضي والموجودة في الوقت الحاضر: بدءا من المجتمعات الريفية الصغيرة وانتهاء بالتجمعات الحضرية الكبرى.

٨ - وفيما يتعلق بما نسبته ٩٩ في المائة من تاريخ المستوطنات البشرية، فقد كانت المدن أحد الخيارات وإحدى طرق الحياة من ضمن مجموعة متنوعة من المستوطنات البشرية. بيد أنه فيما يتعلق بأحدث ١ في المائة من التاريخ البشري، في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، فإن غالبية الناس تسكن لأول مرة في المناطق الحضرية، علما بأن هذا التحول المرتبط ارتباطا وثيقا بالعولمة، قد وسع من طوق استهلاك المدن وإنتاجها ليشمل مختلف الأراضي والموارد، والمستوطنات البشرية حول العالم. وثمة شكل من أشكال الاستيطان البشري، يتمثل في البيئة المعمورة التي يتم تنظيمها من خلال الدول وقيم السوق، والتي تتجاوز وتطغى على غيرها من أشكال المستوطنات البشرية التي يتم تنظيمها حول الموارد والمؤسسات والقيم المحلية. فها هي أراضي السكان الأصليين تلتهمها المناطق الحضرية، مقوضة قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية على تقرير مصيرها وتنمية نفسها تنمية مستدامة.

٩ - ولا يزال معظم السكان الأصليين يعيشون اليوم في مستوطنات بشرية خارج المدن الحديثة والمراكز الصناعية. وتجسد المجتمعات الأصلية الارتباطات التاريخية بالأراضي، والمياه، والغابات، وتتكيف مصادر رزقها واقتصاداتها مع نظم بيئية متنوعة، كالغابات، أو الجبال، أو الصحارى، أو التندرا، أو الأراضي الرطبة، حيث تعيش تلك المجتمعات، وتعد المستوطنات البشرية مواطن ثقافية داخل موطننا الإيكولوجي الأكبر، ألا وهو كوكب الأرض. وفي بعض البلدان ذات التركيزات الحضرية العالية جدا التي تتجاوز نسبها ٥٠-٧٠ في المائة (مثل نيوزيلندا، وشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا)، فإن عدد السكان الأصليين الذين يعيشون في المدن يعكس هذا الاتجاه.

١٠ - وتتميز المستوطنات البشرية للسكان الأصليين بكونها مجتمعات مكتفية ذاتيا تلبي احتياجات سكانها الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية، وتتيح لسكانها حيزا مكانيا لا يكونون فيه منفصلين عن أراضيهم ومياههم وغاباتهم. وشتان ما بين هذا وبين المفهوم الحضري للمستوطنات باعتبارها مجرد هياكل أساسية ومرافق. وقد انتقدت اللاجئات في ميندناناد، بالفلبين، مشروع الحكومة لإعادة التوطين، قائلات إن مفهومهن للمنزل لا يقتصر على ذلك "البناء ذي الأركان الأربعة. فللمنزل مكان لزراعة الخضر ومكان لتربية الدجاج والخنازير لتكملة دخل الأسرة. فلو أننا اكتفين ببناء الهياكل المادية، فشلنا في تلبية حاجة المرأة لأن تكون منتجة في مجال نشاطها. ويجب أن يكون المكان المتوافر مكانا يتاح لها فيه فرصة كسب الرزق، مما يسهم في تمكينها باعتبارها عضوا منتجا في المجتمع" (www.womenagingpeace.net/content/articles/0074a.htm).

١١ - والرعاة سكان أصليون متنقلون يتخذون من تنقلهم استراتيجية للاستيطان وكسب الرزق، مع قيامهم في الوقت نفسه بحفظ البيئات الهشة وصونها. ومن بين ممارساتهم إنفاذ سياسات تقليدية بشأن الرعي، إذ يمنعون الرعي في أجزاء معينة من الأرض ريثما تعود إليها نضارتها، ويحيطون مراكز المياه بأسوار للحيلولة دون تلوث المياه. ثم إن أنماط استيطانهم غير ثابتة أو دائمة. فهم يتنقلون موسميا من مكان إلى آخر، ومعهم مواشيهم، بما في ذلك عبر الحدود الوطنية، ولكن بموافقة مجتمعات الرعاة ذات العلاقة. وتتبع الحكومات سياسات لتوطين الرعاة وتأييدهم، بيد أن الأرض المقدمة إليهم لا تكفي غالبا لتعهد مواشيهم ومصادر رزقهم، ويمكن أن تكون ضارة بالبيئة.

١٢ - وبالنسبة للسكان الأصليين الذين يقومون بصيد الحيوانات وقطف الثمار، والرُحل منهم، ومن يقومون بزراعة الوقيد، ورعاة الرنة، ورعاة الماشية، فإن علاقتهم المستمرة بمواطنهم الطبيعية واتصالهم بها يوفران لهم مصدر الرزق والأمن الغذائي من خلال أنماط

للاستيطان البشري تناسب البيئة الطبيعية. ولقد أدى فقدانهم للأراضي بمصادرة الحكومة لها أو بسبب أوليات التحديث إلى إفقارهم بشدة. علما بأن السياسات الحكومية الساعية إلى التأبيد، أو إعادة التوطين الجبرية، أو تقييد إمكانيات الوصول إلى الأراضي المعتادة تنتهك حقوقهم في كسب الرزق وفي السكنى الملائمة.

التهجير والتوسع الحضري

١٣ - منذ بداية الاستعمار في العديد من مناطق عديدة من أراضي وجزر الشعوب الأصلية، فإن استيطان وهجرة المستعمرين والسكان غير الأصليين كانا وما زالا يؤثران تأثيرا مدمرا على السكان الأصليين. فمع الاستعمار تأتي غالبا سياسات التسليح، وإقصاء السكان الأصليين، وإدخال أمراض أجنبية، وفرض هياكل حكومية أجنبية لا تعترف بالحقوق الطبيعية للسكان الأصليين في أراضيهم ومياههم وتقرير مصيرهم، وفي ممارسة ثقافتهم واحتفالاتهم الدينية. ولا يزال هذا الخطر يتهدد الآن بشدة السكان الأصليين الذين اختاروا العزلة، في بعض غابات حوض الأمازون، مثلا. ولا تزال الشعوب الأصلية تعاني من التشريد الجماعي القهري والعنيف بسبب مشاريع إنمائية لها فعل الاستيعاب القهري، إن لم يكن لها غرضه.

١٤ - وعلى حين أن التوسع الحضري والتحديث قد أسفرا عن أشكال من التحسن الاقتصادي والمادي للكثيرين، فإن الأمر فيما يتعلق بالشعوب الأصلية قد أسفر في الأغلب عن إفقارهم سواء في الريف أو في الحضر. فإدماج الشعوب الأصلية وحصرها في مدن حديثة من خلال الاستعمار والتحديث، قد عرَّض أراضيهم ومواردهم للمصادرة من أجل استخدام الآخرين. ويحدث ذلك عادة عن طريق استيطان المستعمرين لأراضي السكان الأصليين، من خلال عمليات الصناعات الاستخراجية، ومن خلال إنشاء مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى، وإعلان بعض المناطق مناطق محمية، والقيام، مؤخرا، بإعلان بعض المناطق مناطق للتوسع الصناعي، ومناطق أخرى مقالب لمخلفات العمليات الصناعية من نفايات ومواد سامة.

١٥ - وكثير من هذه المشاريع يقوض بشكل مباشر هدف تخفيف وطأة الفقر، وتوفير المسكن للجميع، إذ تؤدي إلى التهجير القسري للعديد من المجتمعات الأصلية، مما يفضي إلى إفقارهم بشدة في مواطنهم التقليدية ويسهم في الزحف الحضري. وبسبب فقدان الأراضي والأقاليم، وبسبب الآثار السلبية لاتفاقات التجارة الحرة التي أوجدت آليات لخصخصة أراضي السكان الأصليين المحليين، اضطر العديد من السكان الأصليين إلى الهجرة، بدافع

الحاجة الاقتصادية إلى المناطق الحضرية، ويقيمون داخل جيوب بالمدن في مستوطنات بشرية يسودها الفقر، بلا دعم من الأسرة، والمجتمع، والثقافة.

١٦ - وفي كثير من المناطق، يتعدى الانسياح الحضري والنمو السكاني على مواطن السكان الأصليين من دون أن يكون ثمة آلية محلية أو وطنية لحماية حقوقهم. وتتنافس المستوطنات البشرية لمختلف الطبقات والطوائف مع السكان الأصليين على القليل من الأرض والماء فتنشأ صراعات سياسية وقانونية على الحقوق فيما يتعلق بالأراضي والمياه.

التهجير القسري

١٧ - إن فقر السكان الأصليين مرتبط ارتباطا مباشرا بنزع حيازتهم لأراضيهم التي هي ضرورية لأمنهم ولمعيشتهم ورفاههم. كما أن الفقر المادي مرتبط بفقدان اللغة والثقافة.

الإطار ٢

الفقر الثقافي: منظور من منظورات شعب الداياك

تلخص المبادئ السبعة التالية الطريقة التي يحقق بها شعب الدياك حياته المثلى على أساس قيمه الثقافية:

١ - الاستدامة (التنوع البيولوجي) مقابل الإنتاجية (نظام زراعة المحصول الواحد)

٢ - الجماعية (التعاون) مقابل الفردية (التنافس)

٣ - الطبيعية (العضوية) مقابل الهندسية (غير العضوية)

٤ - الروحانية (الشعائرية) مقابل المعقولية (العلمية)

٥ - العملية (الفعالية) مقابل النتيجة (الكفاءة)

٦ - العيش (الحياة المترلية) مقابل الحياة التجارية (السوق)

٧ - القانون العرفي (المحلية) مقابل قانون الدولة (العمومية)

ويعتقد أن عدم تحقيق هذه المبادئ يؤدي إلى وضع لا تعمل فيه الطبيعة بصورة سوية، مما يفضي إلى الفوضى. وينشأ هذا الوضع عن انتهاك العادات، أي قطع العلاقة بالطبيعة. وبالنسبة لشعب الدياك، فإن ''الفقر'' مرتبط ارتباطا مباشرا بعدم ممارسة العادات التي تحكم الطريقة التي ينبغي للناس اتباعها في حياتهم.

المصدر: جون بامبا ''Seven Fortunes vs Seven Calamities''

١٨ - وفي المدن، يعاني السكان الأصليون من أوجه تفاوت كبيرة في جميع المجالات القابلة للقياس، كالأجور المنخفضة نسبيا، ونقص فرص العمل، والمهارات، والتعليم، وسوء الصحة، والسكن، وأحكام الإدانة الجنائية. ويحافظ العديدون من سكان المدن الأصليين بعلاقات متبادلة مع أسرهم ومواطنهم ويقيمون روابط وعلاقات كشكل من أشكال تأكيد وجودهم المكاني وتواصلهم الاجتماعي الثقافي خارج مواطنهم التقليدية - مما يمثل آلية مؤازرة تساعد على التقليل إلى أدنى حد من الصراعات التي تنجم عما يحدثه التوسع الحضري من تغيير جذري ومن متطلبات.

١٩ - ويجدر بالملاحظة أن استراتيجيات كسب الرزق والعمل التي يتبعها السكان الأصليون المقيمون في الحضر تعتمد على المهارات التقليدية، ولكن الأمر ينتهي بالعديد منهم إلى الاشتغال بأعمال منخفضة الأجر. ومن الأمثلة على هذه الأعمال تسويق الحرف اليدوية؛ والاتجار بالأعشاب والعلاجات الشعبية؛ والاشتغال بأعمال البناء كما يفعل رجال شعوب الإيغوروت Egorot المهرة في بناء مساطح الأرز، وقيام ذكور الماساي بالعمل حُراس أمن مما يعكس دورهم التقليدي كمحاربين في شرق أفريقيا. وثمة آخرون يجري استغلالهم في المؤسسات السياسية بوصفهم من عناصر الجذب السياحي. ويقوم العديدون منهم بكسب رزقهم بالعمل باعة جائلين، أو خدما بالمنازل، أو عمال خدمة منخفضي الأجور، كما أنهم يمثلون مصدرا للعمالة الرخيصة في المدينة.

٢٠ - ومن ناحية أخرى، فإن السكان الأصليين الذين يقطنون المدن قد ساعدوا في تسليط الضوء على قضايا الشعوب الأصلية من خلال الدعوة والدعاوى العامة في المدن.

تخطيط وإدارة الاستخدام المستدام للأرض - تحديد واحترام حقوق السكان الأصليين في الأرض

٢١ - في إطار خطة العمل المتعلقة بالمستوطنات البشرية، فإن تنفيذ استراتيجيات التخطيط المتكامل لاستخدام الأرض وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية لا يزال ضعيفا، مع بطء ما يحرز من تقدم في رسم خرائط أراضي وأقاليم السكان الأصليين وتحديدها سعيا إلى ضمان أمن الحيازة والحماية القانونية. ويعطي السكان الأصليون أولوية عالية لهذا النشاط الذي هو حاسم الأهمية لتقرير مصير السكان الأصليين وتنميتهم المستدامة.

٢٢ - وما دام السكان الأصليون ينكر عليهم التمتع بالأمن فيما يتعلق بأراضيهم ومياههم ومواردهم التي دأبوا على شغلها واستخدامها، فلن يتسنى لهم الإسهام في التنمية المستدامة والانتفاع بها. والعقبة البارزة التي يتعين التصدي لها في هذا الصدد، تتمثل في ضعف أو غياب الحماية القانونية لحقوق السكان الأصليين في عملية التنمية، بما في ذلك حقوقهم في

تخطيط وتنفيذ مشاريع المياه والمرافق الصحية وغيرها من مشاريع الهياكل الأساسية للمستوطنات البشرية.

الإطار ٣

إعداد الخرائط الخاصة لحقوق ملكية الأراضي: رسم حدود أراضي السكان الأصليين

خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، تم تنقيح دساتير عدد كبير من البلدان، لا سيما بلدان أمريكا اللاتينية، لكي يتسنى قبول وجود السكان الأصليين كعناصر تشكل جزءا لا يتجزأ من مجتمعاتها المتعددة الثقافات والمتعددة الإثنيات. وقد أجيزت دساتير وقوانين تنص على الاعتراف بحقوق السكان الأصليين في الأرض. غير أن التقدم المحرز باتجاه الاعتراف الفعلي بتلك الحقوق ما زال بطيئا من الناحية العملية، وذلك بالدرجة الأولى لأن القوانين والسياسات والمصالح الاقتصادية المتضاربة أُعطيت الأولوية في تخطيط استخدام الأراضي وتوزيع الحقوق.

وكان من بين أهم التطورات التي حدثت خلال هذه الفترة المبادرات الاستباقية التي اتخذتها الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية التي تدعمها لإعداد خرائط تبين أراضيها وحدودها. وباستخدام طائفة متنوعة من التكنولوجيات والطرائق، دأبت المجتمعات الأصلية التي تسكن مناطق تمتد من الدائرة القطبية إلى حوض الأمازون ومن الأمريكتين إلى بابوا غينيا الجديدة، على رسم خرائط أراضيها كوسيلة لمواجهة خطط استخدام الأراضي التي تفرضها الحكومة وتثبت بالتالي مدى تعقّد وصحة نظراتها للأرض. وتختلف التقنيات المستخدمة اختلافا شاسعا، بحيث تتراوح بين الخطط الأولية البسيطة وحلقات المناقشة على الصعيد المجتمعي، وتصل إلى إعداد مسوحات تقنية فائقة يشارك في إعدادها خبراء أكفاء في مجال رسم الخرائط ومساحون معتمدون.

ويشمل بعض أكثر هذه التقنيات تقدما تدريب أفراد المجتمع على استخدام أجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع بحيث يكونون قادرين على تحديد المواقع ذات الأهمية الثقافية والاقتصادية والتاريخية تحديدا دقيقا. علما بأن إدخال هذه البيانات المسعفة بإشارات جغرافية في شبكات نظام المعلومات العالمي، إلى جانب الخرائط التي خضعت لمسح أساسي يمكّن المجتمعات الأصلية من امتلاك مضمون الخرائط والتحكم فيه دون التنازل عن الجودة التقنية. وقد أثبتت تجارب المجتمعات مع هذه التقنيات قيمتها لا لإثبات معرفة السكان الأصليين وتأمين حقوقهم فحسب، بل أيضا كآليات لتجاوز المنافسة في ما بين الإثنيات، وتشجيع انتقال القوانين العرفية (والمعارف المأثورة) بين الأجيال وتشجيع وضع خطط لاستخدام الأراضي.

ويختلف اختيار التقنيات بحسب القوانين الوطنية والظروف السياسية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى مقدار الاستقلال الذي يتمتع به راسمو الخرائط. ففي بعض البلدان مثل بيرو والفلبين، تُقبل المسوحات المستقلة التي يتحقق منها المساحون الحكوميون كأساس للمطالب المتعلقة بالأرض وتسجيل سندات ملكية الأراضي. أما في أماكن أخرى، مثل غيانا وسراواك، فقد رفضت الحكومات إجراء مسوحات لأراضي السكان الأصليين بحيث لم تترك لهم خيارا آخر غير إجراء مسوحات مستقلة بأنفسهم. وقد تبينت الأهمية الحاسمة لهذه الخرائط في تأكيد المطالب المتعلقة بالأرض في وقت لاحق من خلال المحاكم، أو شكلت أساسا متينا لإعادة التفاوض بشأن مطالب السكان الأصليين المتعلقة بالأراضي، كما هو الحال في جنوب أفريقيا، حيث تبين أن الوكالات الحكومية كانت مستعدة لمناقشة ذلك.

ومع أن بعض الحكومات أبدت اعتراضا شديدا على هذه المبادرات، إلى درجة أن الحكومة في حالة سراواك اعتبرت هذه الخرائط غير قانونية واعتُبرت بصورة عامة وعلى نطاق واسع تقنيات ''رسم الخرائط الاجتماعية'' بمثابة وسيلة هامة تمكن الشعوب الأصلية من الدخول في حوار مع صنّاع القرار وواضعي خطط استخدام الأراضي بقدر أكبر من المساواة.

المصدر: برنامج شعوب الغابات www.forestpeoples.org

ثالثا – الشعوب الأصلية والماء

الإطار ٤

إعلان كيوتو بشأن المياه الصادر عن الشعوب الأصلية في آذار/مارس ٢٠٠٣

نحن، الشعوب الأصلية الآتية من جميع أرجاء العالم وقد اجتمعنا هنا، نعيد تأكيد الصلة التي تربطنا بأمنا الأرض وعلى مسؤوليتنا حيال الأجيال القادمة التي تحتم علينا رفع صوتنا عاليا متضامنين لحماية الماء. لقد خُلقنا على هذه الأرض بطريقة مقدسة، كل واحد منا على أراضيه وأقاليمه المقدسة والموروثة، وذلك في سبيل رعاية كل الخلق ورعاية الماء.

إننا نسلّم بأن الماء شيء مقدس وهو عصب الحياة برمتها وإننا لذلك نعزه ونحترمه. إن معارفنا وقوانيننا وطرق معيشتنا الموروثة تعلمنا أن نكون مسؤولين عن رعاية هذه النعمة المقدسة التي تصل بين كل مظاهر الحياة.

إن علاقتنا بأراضينا وأقاليمنا ومياهنا هي الأساس الجوهري المادي والثقافي والروحي

لوجودنا. وتستوجب منا هذه العلاقة التي تربطنا بأمنا الأرض الحفاظ على مياهنا العذبة ومحيطاتنا من أجل بقاء الأجيال الحاضرة والمقبلة. إننا نؤكد دورنا كشعوب راعية لها حقوق ومسؤوليات للدفاع عن نقاء المياه وضمان حمايتها ووفرتها. إننا نقف جنبا إلى جنب متكاتفين للتقيد بمعارفنا وقوانيننا الموروثة وتنفيذها وممارسة حقنا في تقرير المصير حفاظا منا على المياه وحفاظا على الحياة.

٢٣ - ويشكل الماء، المرتبط بالاستيطان البشري، أحد مصادر الحياة الحيوية. ففي العديد من المجتمعات الأصلية، تتغلغل علاقتها بالخصائص الحيوية للماء في قيمها الثقافية والروحية. وتنبني نظم إدارة المياه واستغلالها لدى الشعوب الأصلية على مبادئ وممارسات توازن بين الاحتياجات الفورية واحتياجات البيئة وغيرها من المخلوقات الحية، النباتات منها والحيوانات، فضلا عن الناس، واستدامة الأجيال المقبلة. وللشعوب الأصلية دور هام في إدارة الموارد المائية وتشكل ثقافاتها ومعارفها جزءا لا يتجزأ من تراث الإنسانية وتنوعها الثقافي. وفي هذا السياق، يجب احترام حقوق الشعوب الأصلية حق الاحترام.

الماء في أزمة

٢٤ - الشعوب الأصلية في جميع أرجاء العالم قلقة لأن النظم البيئية في العالم، بما فيها شبكات المياه، تمر بتغيرات مستمرة وتعاني من أزمة. فما زالت المياه تلوث بالمواد الكيميائية ومبيدات الآفات ومياه المجارير والأمراض والمواد المشعة والمواد التي تُرمى في المحيطات، بدءا من مخلفات التعدين، وانتهاء بمخلفات السفن. وأساس أزمة المياه هذه وجود أزمة إدارية وأزمة ثقافية. فقد غدت معارف السكان الأصليين الموروثة والتي هي نتاج آلاف السنين تقوّض بسبب الإفراط في الاعتماد على الطرائق والمعايير والتكنولوجيات الغربية الحديثة نسبيا والضيقة النطاق من حيث تعريفها. وتؤيد الشعوب الأصلية تطبيق تدابير مشددة لتمكينها من المساهمة بشكل كامل في إطلاع غيرها على تجاربها ومعارفها وهمومها.

٢٥ - ويكتسي وضع إطار أخلاقي قوامه احترام المياه الحيوية ومظاهره الثقافية أهمية حاسمة لسن سياسات بشأن الماء واستخدامه، فحينما يُعامل الماء باستخفاف ويُساء استخدامه وتُساء إدارته، فإن الشعوب الأصلية ترى الآثار المهددة للحياة في جميع المخلوقات وجميع السكان والمستوطنات البشرية. وقد أصبح حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والسيادة، والعمل بالمعارف الموروثة والممارسات الثقافية لحماية الماء يلقى التجاهل والانتهاك والازدراء. وقد ظهرت بالفعل بوادر منازعات خطيرة بين الدول والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن الماء.

٢٦ - وتقاسي الشعوب الأصلية في جميع أقاليمها في شتى أرجاء العالم من تزايد ندرة المياه العذبة وانعدام سبل حصول المجتمعات الأصلية وأشكال أخرى للحياة، كالأرض والغابات والحيوانات والطيور والنباتات والأحياء البحرية والهواء، على المياه، بما فيها المحيطات. وفي زمن الندرة هذا، أصبح الماء يتحول إلى مصالح اقتصادية على أيدي الحكومات بحيث تؤدي إلى عدم المساواة في توزيعه والحيلولة دون الاستفادة من موارد الماء الحيوية.

التعدين والماء

٢٧ - أدى التوسع الصناعي على الصعيد العالمي، خاصة صناعة التعدين، إلى تسريع وتيرة تلوث المياه الجوفية والبيئة بالمعادن الثقيلة والملوثات العضوية والأحماض المستديمة. ففي شمال شرقي الولايات المتحدة، في ولاية أوكلاهوما، شهدت ست قبائل أصلية، هي كواباو وشاوني الشرقية وسينيكا - كايوغا ووايياندوت وأوتاوا وبيوريا، مستجمع مياه طار كريك Tar Creek Watershed الذي كان مزدهرا في ما مضى، والذي يُدمر بفعل نزع مياه المناجم الحمضية التي تتدفق بلون برتقالي داكن من منجم Pitcher Mining Field.

٢٨ - ولقد خلّفت صناعة استخراج المعادن مجتمعات أصلية عديدة وهي تعاني من تلوث واستنفاد مواردها المائية الهامة، إضافة إلى تدمير المناظر الطبيعية البيئية، واختلال النظم الأسرية، وفقدان النظم الغذائية، وضياع الأراضي المقدسة والهامة من الناحية الثقافية. ومن بين الأمثلة على ذلك شركة تعدينية تُعد أكبر منتج للفحم في العالم تقوم بتشغيل منجم للفحم في أرض قبائل نافاجو (دينِه) الأصلية في الولايات المتحدة وتستخدم أنبوب روبة لسحب ما يزيد على ٠٠٠ ٤ فدان - قدم من الماء أو ١,٣ بليون غالون في السنة من المكمن المائي لتيسير عملياتها تلك. ويستهلك هذا الأنبوب ما معدله ٠٠٠ ١٢٠ غالون من الماء في الساعة لنقل ٠٠٠ ٤٣ طن من الفحم يوميا. ونتيجة لذلك، انخفض منسوب مياه الطبقات الجوفية بأزيد من ١٠٠ قدم في البعض منها وتدنت كمية المياه الدافقة من معظم ينابيع المياه الجوفية المحلية الخاضعة للمراقبة بأكثر من ٥٠ في المائة. وهذا الأمر مدمِّر خاصة وأن المنطقة شهدت مؤخرا سبع سنوات من الجفاف.

٢٩ - ويجري الإفراط في ضخ المياه من مكمن أوغالالا المائي في الولايات المتحدة، الذي يقع تحت أجزاء من ثماني ولايات، هي داكوتا الجنوبية ونبراسكا ووايومِنغ وكولورادو وكانزَس ونيو مكسيكو وتكساس، في مختلف أرجاء المنطقة. ويُضخ ثلث حجمه لاستخدامه في الزراعة المروية. وتُستخرج المياه من أوغالالا بسرعة تزيد من ٨ أضعاف إلى ٤٠ ضعفا عن المعدل الطبيعي لامتلائه مجددا. ويتضرر من هذا الأمر ما يزيد على ٤٠ قبيلة أصلية. وفي هذه المنطقة الجافة الشاسعة، يتوقف بقاء الحياة البرية على المياه الجوفية الموجودة في مكمن

أوغالالا، إذ أنه يساعد على تجدد منسوب المياه السطحية. وقد خلصت بعض الدراسات إلى أن ٢١ نوعا من أصل ٥٠ نوعا من الأسماك قد انقرض وذلك بالدرجة الأولى لأن استنفاد مكمن أوغالالا أدى إلى جفاف الأنهار والجداول التي تعتمد على هذا المكمن المائي لتجدد مخزونها المائي.

الطاقة والماء

٣٠ - يشكل الاحترار العالمي وتغير المناخ أخطارا كبيرة على المجتمعات الأصلية والمحلية في مناطق تمتد من الدائرة القطبية إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ وأمريكا الشمالية وكل منطقة في العالم. وسيؤدي تغير المناخ، إن لم يتوقف، إلى تزايد معدل تواتر وشدة العواصف والفيضانات وحالات الجفاف ونقص المياه. ويزيد تغير المناخ من تفاقم ظاهرة التصحر على الصعيد العالمي. ويؤدي إلى تلوث ونضوب مصادر المياه الجوفية والسطحية ويتسبب في انقراض أنواع نادرة من النبات والحيوان.

٣١ - وأكثر المجتمعات تأثرا بتغير المناخ هي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الفقيرة التي تعيش في المناطق الريفية والحضرية الهامشية. ويهدد ارتفاع مستوى المحيطات بإغراق مجتمعات الجزر الصغيرة. وما زالت هناك بلدان أفريقية عديدة تعاني من حالات جفاف لم يسبق لها مثيل.

٣٢ - أما بالنسبة لقبائل إينويت وإينوبيات ويوبيك وأثاباسكان وقبائل أصلية أخرى تقطن ألاسكا وشمال كندا، فتغير المناخ يشكل خطرا محدقا على استمرار طريقة عيشها. فقبائل إينويت وقبائل أصلية أخرى تعيش في المناطق القطبية، ترى عالمها وهو يذوب من حولها. فالمثالج آخذة في التناقص والجليد يتناقص والسواحل تتآكل والأرض الدائمة التجمد تذوب، مما أدى إلى تقويض أسس المنازل، وتحات الساحل، وتعطيل أنشطة عيش الكفاف التقليدية وأُرغمت المجتمعات على الانتقال إلى داخل البلاد. ويحدث تغير المناخ هذا حاليا وقد أصبحت هذه المجتمعات والأمم تتحمل بالفعل وطأته. فبدون ثلج وجليد، تندثر طريقة عيشها وثقافتها.

٣٣ - وقد شهدت السنوات القليلة الماضية ظروف جفاف خطيرة في مناطق من الولايات المتحدة والمكسيك وأمريكا الوسطى. وتضخمت النزاعات حول سبل الاستفادة من مصادر إمدادات المياه المحدودة بسبب ظروف الجفاف تلك. وأدى هذا الأمر إلى اضطرار الشعوب الأصلية إلى الدفاع عن سبل حصولها على الماء وطرقها التقليدية لاستخدامه، وإلا اضطرت إلى التخلي عن مواطنها واقتصاداتها المرتبطة بزراعة الكفاف من أجل العمل في المدن. وفي زمن الشح هذا، نرى كيف تحول الماء إلى مصالح تجارية على يد الحكومات والشركات

الخاصة، مما أدى إلى عدم المساواة في توزيع المياه وما نتج عن ذلك من آثار مدمرة في نظم الزراعة التقليدية وغيرها من النظم المحلية للأغذية.

السدود والشعوب الأصلية

٣٤ - ما فتئت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تعاني بأشكال متفاوتة من آثار السدود الضخمة. ففي الهند، تشكل المجتمعات القبلية القديمة Adivasis نسبة ٤٠ في المائة من كل الأشخاص الذين تشردوا بسبب السدود، وتمثل نسبة تقل على ٦ في المائة من سكان الهند. ومعظم السدود الضخمة التي بُنيت والتي اقتُرح بناؤها في الفلبين توجد على أراضي أسلاف السكان الأصليين في البلد البالغ عددهم ٥ ملايين نسمة. وفي كندا، يشكل مشروع محطة توليد الطاقة الكهرمائية على نهر تشرشل - نيلسون ببحيرة وينيبيغ شمال مقاطعة مانيتوبا ومشروع محطة توليد الطاقة الكهرمائية في خليج جيمس بمقاطعة كوبيك أكبر وأعقد مشروعين لبناء السدود يُنفذان في كندا. وقد أثر هذان المشروعان على مناطق شاسعة من الغابات الشمالية الهشة بيئيا وموئل الحيوانات وأراضي شعوب كري Cree الأصلية، وذلك نتيجة لتحويل مجرى الأنهار، والفيضانات، والانعكاس الموسمي للتيارات المائية، وتحات السواحل، وتقويض سبل التعرف على الثقافة الأصلية لنصب الشُّرك للحيوانات واندثار هذه الثقافة.

الإطار ٥

السدود والشعوب الأصلية

ما زالت الضغوط التي مورست مؤخرا من أجل إقامة مشاريع للمياه والطاقة تتعلق ببناء مزيد من السدود الكبرى التي تهدد أمن العديد من المجتمعات المحلية الأصلية، حتى مع قيام مجتمعات أخرى بالمطالبة بجبر الأضرار التي لحقت بها في ما مضى.

وأكد المشاركون من الشعوب الأصلية في حلقة العمل هذه أن السدود الضخمة تؤثر بأشكال متفاوتة على هذه الشعوب وأن مشاريع بناء سدود في المستقبل تستهدف أيضا أراضيها بأشكال متباينة. وهكذا يجري بناء سدود جديدة تؤثر على الشعوب الأصلية في بوتسوانا وشمال شرق الهند وهندوراس والمكسيك والفلبين وحوض نهر ميكونغ وماليزيا وبلدان عديدة أخرى. ومن بين أهم هذه الآثار: فقدان الأرض وسبل الرزق؛ وتقويض نسيج مجتمعاتها؛ واندثار الثقافة؛ وتشرذم المؤسسات السياسية؛ وانهيار الهوية وانتهاك حقوق الإنسان. وفي بلدان كثيرة، ترافق بناء السدود مع جعل مناطقها مناطق عسكرية.

وتتسم خطط السدود والمشاريع بعيوب إجرائية خطيرة تشمل ما يلي:

- عدم إدراك الخصائص المميزة للشعوب الأصلية أثناء تخطيط المشاريع؛
- عدم الاعتراف بالحقوق العرفية والأقاليم؛
- عدم كفاية التقييمات المتعلقة بالآثار البيئية والاجتماعية أو عدم إجرائها؛
- عدم كفاية التعويضات وسوء إعادة التوطين وجبر الضرر بعد فوات الأوان وبشكل غير كاف؛
- ضعف آليات المشاركة، وانعدام التفاوض والموافقة المسبقة عن علم؛
- الاستبعاد الاجتماعي وانتشار التمييز في المجتمعات الوطنية، بما في ذلك انعدام حقوق المواطنة.

إن اعتماد سياسات اقتصادية متحررة جديدة على نطاق واسع يزيد من ضعف الحماية الوطنية لحقوق الشعوب الأصلية ويحدث نزاعات تشريعية. وتروج الخطط الاقتصادية الإقليمية مثل خطة Plan Puebla Panama والاتفاقات التجارية الإقليمية لفكرتي شبكات الطاقة الإقليمية وبناء مزيد من السدود. وفي ظل هذه الظروف، تتقلص مساءلة الشركات التي تشرف على بناء السدود والشركات التي تُشّغلها والشركات المتعاقد معها والاستشاريين والمموِّلين أمام السكان المتضررين. ويُرجح أن تفاقم هذا الاتجاه بفعل الانتقال بصورة متزايد نحو خصخصة صناعة بناء السدود. وهذه السياسات تُذكي نار النزاعات في بلدان عديدة، وقد حشدت الشعوب الأصلية قواها في انتفاضات شعبية ضد السياسات الحكومية، بما فيها تلك المتعلقة بخصخصة الأرض والماء.

المصدر: الاجتماع الدولي الثاني المعني بالشعوب المتضررة من السدود، تايلند، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

خصصة المياه

٣٥ - تتزايد إدارة نظم المياه داخل مواطن السكان الأصليين من خلال نظم إدارة مفروضة من الخارج، فضلا عن وجود اتفاقات تجارية وممارسات تجارية تفصل هؤلاء السكان كبشر عن النظام الإيكولوجي، فالمياه تعامل على أنها سلعة ومنفعة مملوكة يمكن شراؤها وبيعها والاتجار بها في الأسواق العالمية والداخلية.

٣٦ - علما بأن الاتجار بالمياه وخصخصتها يناقض المنظورات المحلية التي تقول بأن المياه لا يمكن فصلها عن الأراضي والناس حيثما توجد. إن نقل المياه وتعبئتها في قوارير وتحويل مسارها عن مكان تدفقها الطبيعي، يعد استيلاء على حقوق أصيلة في الحصول على المياه

والانتفاع بها لمصلحة شركات خاصة على حساب المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين الذين يمثلون المستفيدين الرئيسيين من حفظها وإدارتها.

٣٧ - وفي داخل منطقة الانديز بأمريكا اللاتينية، تشكل نظم إدارة المياه بالمجتمعات الأصلية والمحلية الأساس لدعم موارد الرزق المحلية والمساعدة على توفير الأمن الغذائي على الصعيد الوطني. فالمجتمعات الأصلية والمحلية هي المورد الرئيسي للغذاء للسكان الوطنيين. بيد أن هناك ضغط متزايد معارض لشدة عدم المساواة في توزيع المياه وإمكانية الحصول عليها وحقوق السكان الأصليين في الحقوق العرفية للمياه داخل بلدان أمريكا اللاتينية. إذ إن ملايين مستعملي المياه من السكان الأصليين يندرجون هيكليا بين أفقر فئات المجتمع داخل منطقة الإنديز. وهم لا يمثلون في هيئات اتخاذ القرارات الوطنية والدولية، مما يسهم في وجود حالة متزايدة من عدم التكافؤ والفقر والصراع والدمار الإيكولوجي.

٣٨ هذا، مع العلم بأن خصخصة الخدمات العامة الأساسية من قبيل المياه والطاقة داخل عدة بلدان ما برحت تثير اضرابات واحتجاجات عامة مكثفة من قبيل تلك التي قادها السكان الأصليون داخل بوليفيا وأمريكا الجنوبية. ويجدر بالملاحظة أن الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات؛ الذي يجري توسيع نطاقه ليشمل الخدمات البيئية للصرف الصحي، وحماية الطبيعة والمناظر الطبيعية، والخدمات المالية، والسياحة، إلى جانب أمور أخرى؛ يوفر آلية لخصخصة الخدمات العامة الأساسية.

٣٩ - ثم إن تزايد الضغط الديمغرافي، والهجرة، والنمو الحضري داخل المناطق الريفية هي أمور تفضي إلى تغيرات عميقة في الهيكل الزراعي، والثقافات المحلية، وأشكال إدارة الموارد الطبيعية. ويدخل القادمون الجدد أراضي المجتمعات الأصلية المحلية مطالبين بنصيب كبير في حقوق المياه القائمة. وبوسع أصحاب المصلحة الأقوياء التأثير في الأنظمة والسياسات الجديدة لاحتكار حقوق المياه. ويشهد السكان الأصليون داخل مناطق الإنديز حرمانا من الأشكال المعاصرة لنظم إدارة مياه السكان الأصليين، إضافة إلى إنكار الحكومات والسكان غير الأصليين للحقوق الأصيلة للسكان الأصليين في الأراضي والمياه.

رابعا - السكان الأصليون والمرافق الصحية

٤٠ - إن شبكات الإمدادات الآمنة والكافية، والتخلص من الفضلات، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات ضرورية لصحة السكان الأصليين.

٤١ - وتنعدم مرافق إمدادات المياه الآمنة والكافية والتخلص من مياه الفضلات لدى كثير من السكان الأصليين في العالم، داخل البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. وهناك عدد

مثير للانزعاج ومتزايد من السكان الأصليين الذين يشربون مياه شرب غير نقية. ولا توجد برامج للهياكل الأساسية اللازمة للمجتمعات المحلية لمواجهة أكثر التهديدات الصحية إلحاحا، التي تتطلب توفير مياه نظيفة، ومرافق أساسية للصرف الصحي، وإسكانا آمنا. وهناك مجتمع واحد من بين ثمان من المجتمعات الأصلية داخل كندا تهدده المياه غير الصالحة للشرب التي تودي سنويا بحياة حديثي الولادة والشيوخ من السكان الأصليين.

٤٢ - كما تنعدم الإمدادات الآمنة والكافية من المياه ومرافق التخلص من مياه الفضلات داخل حوالي ٧,٥ في المائة من منازل القبائل الأصلية داخل الولايات المتحدة في مقابل واحد في المائة من المنازل بالنسبة إلى سكان الولايات المتحدة عموما. وفي حين أن واحدا في المائة من سكان الولايات المتحدة عموما ليس لديهم شبكات للمياه الآمنة والمجارير، فإن ٧,٥ في المائة من مساكن الهنود تفتقر إلى هذه الشبكات. وفي بعض مناطق أراضي السكان الأصليين داخل الولايات المتحدة، تنعدم هذه الشبكات داخل ٣٦ في المائة من منازل الهنود، ولم يتم بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية من الصرف الصحي داخل نحو نصف قرى الوطنيين في ألاسكا البالغ عددها ١٩٢ قرية. وهناك ٩٨ قرية من بين الـ ١٩٢ قرية من قرى الوطنيين في ألاسكا لا تصل المياه إلى منازلها عبر الأنابيب أو الشاحنات؛ بل يتعين على القرويين أن يحملوا المياه بأنفسهم من مواقع وصنابير المياه داخل المجتمعات المحلية. وهناك نحو ٠٠٠ ٢٠ فرد من بين ٠٠٠ ٨٦ فرد من القرويين الوطنيين بألاسكا يعتمدون على شبكات غير كافية من قبيل ما يطلق عليه سطل أو ''دلو العسل''.

خامسا - السياسة الدولية للمياه

٤٣ - لقد تحدى السكان الأصليون من النماذج والسياسات والبرامج السائدة بشأن تطوير المياه، التي تتضمن من بين ما تتضمن؛ الملكية الحكومية للمياه، بناء هياكل أساسية كبيرة للمياه؛ وخصخصة المياه وتحويلها إلى سلعة؛ واستعمال وتحرير تجارة الخدمات المائية، التي لا تعترف بحقوق السكان الأصليين في المياه. كما شاركوا أيضا في عدد متزايد من الأنشطة الدولية بشأن المياه ذات الأهمية الجوهرية للسكان الأصليين، والتي تسلّط الضوء على أهمية المعارف والقيم المتصلة بالمياه، وأهمية الإقرار بحقوق السكان الأصليين في اتخاذ القرارات بشأن تنمية المياه والطاقة.

٤٤ - واجتمع شعوب العالم الأصلية في كمبرلي، جنوب أفريقيا، لحضور ''مؤتمر القمة الدولي للشعوب الأصلية بشأن التنمية المستدامة'' في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢، كمؤتمر تمهيدي لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ.

وأعد نحو ٣٠٠ ممثل عن الشعوب الأصلية خطة التنفيذ المتعلقة بالشعوب الأصلية بشأن التنمية المستدامة، وإعلان كمبرلي، الذي تضمن قضايا المياه.

٤٥ - ووجه البيان المواضيعي عن المياه والتنوع الثقافي الصادر عن المنتدى العالمي الثالث للمياه الانتباه إلى مغزى البعد الثقافي للمياه الذي طورته المجتمعات البشرية على مدار آلاف السنين، والذي يشكل مكترا للممارسات المستدامة والنهوج المبتكرة.

٤٦ - وأقر البيان المواضيعي بأهمية ذوي المعارف من السكان الأصليين كي يكونوا شركاء كاملين مع العلماء في إيجاد حلول للمشاكل المتصلة بالمياه.

٤٧ - ومثلت اللجنة العالمية المعنية بالسدود عملية أخرى كانت خلالها الشعوب الأصلية المتضررة بالسدود بتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى حالتهم.

الإطار ٦

الأولويات الاستراتيجية للجنة العالمية المعنية بالسدود بشأن اتخاذ القرارات

أبرزت اللجنة العالمية المعنية بالسدود في تقريرها المعنون "السدود والتنمية: إطار جديد لاتخاذ القرارات" الآثار غير المتناسبة التي تحدثها السدود الكبيرة في حياة وبيئات الشعوب الأصلية حول العالم. وأكد التقرير احترام حق الشعوب الأصلية في تنمية المياه والطاقة.

واستنادا إلى خمس قيم أساسية هي المساواة والكفاءة والمشاركة في اتخاذ القرارات والاستدامة والمساءلة، وضعت اللجنة وسيلة بناءة ومبتكرة لاتخاذ القرارات مستقبلا في شكل سبع أولويات استراتيجية وما يقابلها من مبادئ للسياسة العامة. ويمثل ذلك تحولا من النهج التقليدي المطبق من القمة إلى القاع إلى نهج يركز على التكنولوجيا لتعزيز الابتكارات الجوهرية في تقييم الخيارات، وإدارة السدود القائمة، والحصول على القبول الجماهيري، والتفاوض حول المنافع وتقاسمها.

اكتساب القبول الجماهيري

إن قبول الجماهير للقرارات الهامة لا غنى عنه في التنمية المنصفة والمستدامة لموارد المياه والطاقة. وينبع القبول من الإقرار بالحقوق، ومعالجة المخاطر، والمحافظة على استحقاقات جميع فئات السكان المتضررين، لا سيما السكان الأصليون والقبليون، والمرأة، والفئات المستضعفة. وتُستخدم عمليات وآليات اتخاذ القرارات بشكل يمكّن جميع فئات السكان من المشاركة بشكل مستنير، ويفضي إلى القبول الظاهر للقرارات الهامة. وحيثما

تؤثر المشاريع في السكان الأصليين والقبليين، يجري الاسترشاد في هذه العمليات بموافقتهم الحرة والمسبقة عن علم.

وبفضل الجمع بين جميع أصحاب الحقوق المعنية الذين يتحملون المخاطر المرتبطة بشتى خيارات تنمية موارد المياه والطاقة، أمكن تهيئة الظروف المفضية إلى التوصل إلى حل إيجابي للمصالح المتضاربة والصراعات. ومن شأن التفاوض حول النتائج إدخال تحسين كبير على فعالية وضع مشاريع المياه والطاقة وذلك بالتخلص من المشاريع غير الملائمة في مرحلة مبكرة، كما أن عرض الخيارات التي يتفق عليها أصحاب المصلحة الرئيسيون وحدها يمثل أفضل فرصة للوفاء بالاحتياجات المطلوبة. وسوف يفضي ذلك إلى إدخال تغييرات جذرية في طريقة اتخاذ القرارات.

٤٨ - وبالنسبة إلى السكان الأصليين، تؤكد الأولويات الاستراتيجية لدى اللجنة الحاجة إلى عمليات لاتخاذ القرارات بشأن تنمية المياه والطاقة تستند إلى اتفاقات يجري التفاوض عليها فيما بين جميع المتضررين والأطراف المعنية، يكون شأنها احترام الحقوق الأساسية للسكان الأصليين، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة عن علم.

٤٩ - وسيكون من شأن اتباع عملية منصفة ومستنيرة في اتخاذ القرارات، تستند إلى الإقرار بالحقوق والاستحقاقات القائمة وحمايتها، إتاحة الفرصة أمام جميع أصحاب المصلحة للمشاركة مشاركة كاملة وفعالة في عملية اتخاذ القرارات. وإن عدم الإقرار بحقوق الفئات المتضررة، سواء كانت مقرة قانونيا أم لا، وما يترافق معه من مخاطرة طوعية كبيرة مفروضة على معظم الفئات الضعيفة، هو محور النقاش بشأن السدود وما يرتبط بها من صراعات. واللجنة على اقتناع بأن ذلك يمثل الوسيلة التي يمكن بها مستقبلا معالجة الصراعات الكامنة في حقوق المياه وتنميتها.

٥٠ - وقد جرى في الإعلان العالمي للتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (٢٠٠١) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (٢٠٠٢) الحث على إجراء حوار وتعاون داخل المجتمع الإنساني وفيما بين الثقافات من أجل استخدام موارد الأرض، بما في ذلك المياه العذبة والمحيطات، وإدارتها بطريقة مستدامة.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

تقرير مصير الشعوب الأصلية وحقوقها في المياه

٥١ - للشعوب الأصلية الحق في حق تقرير المصير. وبفضل هذا الحق فإن للشعوب الأصلية الحق في أن يمارسوا بحرية السلطة والسيطرة بشكل تام على مواردهم الطبيعية، بما فيها المياه. وتشمل هذه الحقوق كمية ونوعية المياه وتمتد إلى المياه كجزء من البيئة الصحية وإلى القيم

الثقافية والروحية. وينبغي احترام مصالح وحقوق الشعوب الأصلية من خلال الاتفاقات الدولية بشأن التجارة والاستثمار، وجميع الخطط المتعلقة بالاستخدامات الجديدة للمياه وتخصيصها.

٥٢ - ويجب أن تقر الحكومات بمصالح الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالمياه والاستخدامات العرفية، وأن تكفل تجسيد حقوق الشعوب الأصلية في التشريعات والسياسات الوطنية.

٥٣ - ويشمل حق تقرير المصير ممارسة علاقاتنا الثقافية والروحية مع المياه، وممارسة السلطة بدون تدخل، في السيطرة على موارد المياه واستخدامها وإدارتها وتنظيمها واستردادها والمحافظة عليها وتعزيزها وتجديدها.

٥٤ - إن تشجيع احترام ومراعاة حقوق الشعوب الأصلية وحرياتها الأساسية، لا سيما الحل في تقرير المصير واستخدام أراضيها وأقاليمها والسيطرة عليها بحرية، هو أمر ضروري بالنسبة إلى استخدام المياه ومصادرها ومواردها والمحافظة عليها.

٥٥ - ويعترف القانون الدولي بحق الشعوب الأصلية في:

(أ) تقرير مصيرها؛

(ب) وملكية أقاليمها وأراضيها ومواردها الطبيعية التقليدية والسيطرة عليها وإدارتها؛

(ج) وممارسة قوانينها العرفية؛

(د) وتمثيل نفسها من خلال مؤسساتها الخاصة؛

(هـ) واقتضاء موافقة حرة ومسبقة عن علم على ما يتم من تطورات فوق أراضيها؛

(و) والسيطرة على معارفها التقليدية والاستفادة من منافع استخدامها؛

٥٦ - وينبغي للحكومات أن تؤيد الاعتماد الفوري لمشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية الذي سيساعد على كفالة الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها.

حق الإنسان في الماء

٥٧ - يجب على الحكومات أن تقر وتعتمد سياسات مائية تعتبر الماء حقا من حقوق الإنسان يمنح بمقتضاه كل فرد الحق في ماء كاف ومأمون وميسور ومتاح لاستخدامه في أغراض شخصية ومترلية.

٥٨ - ويجب على الدول أن تمتثل للالتزامات والتعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية الملزمة قانونا التي وقعت عليها، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ فضلا عن الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة، من قبيل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٥٩ - ويجب على المنظمات التجارية الدولية أن تمتثل للالتزامات التي قطعتها الدول في مجال حقوق الإنسان وتحترمها. ولا تتوقف هذه الالتزامات الملزمة قانونا في مجالي حقوق الإنسان والبيئة عند اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاتفاق العام المتعلق بالخدمات التجارية وغيرها من الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية.

٦٠ - وتعتبر الشعوب الأصلية أن المعايير الأساسية، التي تستخدمها لتقييم التقدم المحرز في هذه الاتفاقات الدولية وتنفيذها، مهمة وتتوقف على مدى احترام حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لها.

المشاركة والمشاورة والموافقة المسبقة عن علم

٦١ - يجب على الحكومات أن تكفل مشاركة الجمهور في جميع الجوانب المتعلقة بإدارة المياه واتخاذ القرارات بشأنها، لا سيما مشاركة الشعوب الأصلية عندما تقطن مجتمعات أصلية مناطق إدارة المياه. وتشمل مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة الرجال والنساء والشباب والشيوخ.

٦٢ - ويتعين أن يكون لدى السكان الأصليين الحق في اتخاذ القرارات بشأن المياه على جميع المستويات وذلك لاستعادة صلتهم بمياههم والإبقاء على هذه الصلة. ويتعين على الحكومات والشركات والمنظمات الحكومية الدولية أن تطلب، في إطار معايير حقوق الإنسان الدولية، موافقة ومشورة السكان الأصليين الحرة المسبقة والمستنيرة، عن طريق الوسائل الثقافية الملائمة، في جميع أنشطة اتخاذ القرارات وجميع المسائل التي تتأثر بها، بما في ذلك الشراكات. ويتعين تنفيذ هذه المشاورات في احترام متبادل وعميق، وهو ما يعني خلوها من الاحتيال والتلاعب والإكراه وأي ضمانة بأن يجري الاتفاق على مشروع أو تدبير بعينه.

الإطار ٧

تنص المادة ٧ (١) من اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٦٩ على ما يلي:

''إن للسكان المعنيين الحق في تقرير أولوياتهم فيما يتعلق بعملية التنمية، لما لهذه العملية من تأثير على حياتهم ومعتقداتهم ومؤسساتهم ورفاههم الروحي والأراضي التي يشغلونها أو يستفيدون منها بوسائل أخرى، وأن تكون لهم السيطرة على مقاليد الأمور، إلى الحد الممكن، فيما يتعلق بشؤونهم الإنمائية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا''.

وتأسيسا على هذه المبادئ، تقر المادة ٣٠ من مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية بما يلي:

''للشعوب الأصلية الحق في تقرير وإعداد أولويات واستراتيجيات من أجل تنمية أو استخدام أراضيها وأقاليمها وغيرها من الموارد، بما في ذلك الحق في أن تطلب حصول الدول على موافقتها الحرة والمستنيرة قبل إقرار أي مشروع يؤثر على أراضيها وأقاليمها ومواردها الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بتنمية أو استخدام أو استغلال الموارد المعدنية أو المائية أو الموارد الأخرى...''.

٦٣ - ويجب أن تنطوي استراتيجيات الإدارة الأساسية المتكاملة لموارد المياه على مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتنص على آليات كافية للتحاور وتسوية النزاعات في أحواض الأنهار وعبر الحدود الوطنية. والشعوب الأصلية على استعداد للعمل مع الحكومات من أجل وضع هذه الآليات وتقاسم المعارف الأصلية.

٦٤ - وينبغي أن تراعي أي عملية تشاركية لصنع القرارات في إطار الإدارة الأساسية المتكاملة لموارد المياه جميع الجوانب المتعلقة بالتنوع الثقافي والجنس والعمر وتلتمس التوافق عن علم.

الإطار ٨

فيما يلي بعض المبادئ لإجراء المشاورات مع الشعوب الأصلية:

- إجراء المشاورات في إطار النظم والآليات الخاصة بالمجتمعات المحلية؛
- إتاحة السبل للشعوب الأصلية لكي تشارك مشاركة كاملة في هذه المشاورات؛
- إشراك الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرارات المحلية والتقليدية، بما فيما ذلك إتاحة سبل المشاركة المباشرة لسلطاتها الروحية والشعائرية، وفرادى أعضائها وسلطات المجتمعات المحلية بها، فضلا عن الممارسين التقليديين للأساليب المعيشية والثقافية، في عملية المشاورة والإعراب عن موافقتها على مشروع أو تدبير معين؛
- احترام الحق في الرفض؛
- وجود مبادئ توجيهية أخلاقية تكفل نتائج شفافة ومحددة.

٦٥ - وينبغي للحكومات والوكالات الدولية أن تعرب عن تقديرها وتأييدها لالتزام الشعوب الأصلية بإنشاء فريق عامل للشعوب الأصلية هدفه تيسير العلاقات بين الشعوب الأصلية والهيئات الدولية من أجل توفير المساعدة التقنية والقانونية بشأن قضايا المياه والقضايا المتصلة بها للشعوب الأصلية.

٦٦ - وينبغي للحكومات أن تسلم بأن النساء، في العديد من الثقافات الأصلية، هن اللائي يرعين ويستخدمن نظم موارد المياه التقليدية، مما يقتضي تعميم للمنظور الجنساني وإدماج الشعوب الأصلية في استراتيجيات الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتنفيذها.

٦٧ - ويجب إدماج كل من الشعوب الأصلية والتحليل الجنساني والشعوب الأصلية والمؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة إلى توافر مقاييس لتقييم الأهداف والغايات من أجل استدامة آثار تعميم المنظور الجنساني الإيجابية لكل من الرجل والمرأة في الشعوب الأصلية. وينبغي أن تتوافر أيضا مؤشرات نوعية لرصد العملية والآثار.

المستوطنات البشرية

٦٨ - لا يجب أن يؤدي تحول المستوطنات البشرية في هذا القرن إلى مستوطنات حضرية إلى حد بعيد إلى تقويض أهمية المستوطنات الريفية التي تستحق نفس القدر من الاهتمام. ويجب أن ينطوي كل برنامج عمل بشأن المستوطنات البشرية على هدف واضح يتمثل في العمل على قيام علاقات متوازنة ومتكافئة بين المجتمعات الحضرية والريفية المختلفة وبناء مستوطنات بشرية مستدامة بالنسبة للأرض.

٦٩ - ويجب تعزيز وضع خطط العمل بشأن المستوطنات البشرية وتنفيذ استراتيجيات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والإدارة الأساسية المتكاملة للموارد لضمان الحيازة وكفالة الحماية القانونية لأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها. وتعتبر الحماية القانونية لحقوق الشعوب الأصلية في العملية الإنمائية، بما في ذلك تخطيط وتنفيذ مشاريع توفير المياه والمرافق الصحية أو غيرها من الهياكل الأساسية في المستوطنات البشرية، العقبة الكأداء التي يجب تذليلها.

٧٠ - ويجب وضع ضمانات لحماية المجتمعات الأقل قوة والمستضعفة، التي يرتبط رفاهها ارتباطا وثيقا بالتنوع البيولوجي والسلامة، من تدمير العالم الطبيعي بمعالجة مشكل الإفراط في استغلال الأراضي، والممارسات الزراعية غير المستدامة، والمياه، والغابات، وغيرها من موارد الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية، ومن عمليات إلقاء النفايات الضارة وتراكمها.

المياه والمرافق الصحية

٧١ - يجب وضع مرامي إقليمية وعالمية من اجل أهداف محلية وطنية واقعية لتحسين المرافق الصحية والخدمات الصحية، وذلك باعتماد نُهُج مجتمعية ومراعاة حق الإنسان في المياه النظيفة والمأمونة.

٧٢ - ويجب على البلدان النامية والبلدان المتقدمة التي فيها قبائل من الشعوب الأصلية أن تضع وتعزز سياسات وأهداف وأطر مؤسسية واضحة لتحسين المرافق الصحية وضمان إمدادات مياه مأمونة وكافية للشعوب الأصلية وحصولها على الخدمات الصحية.

٧٣ - ويجب أن تبقى المياه والمرافق الصحية من اختصاص القطاع العام كما يجب على جميع الحكومات الالتزام بأن يوفر القطاع العام خدمات المياه. ويشمل هذا ضمان إتاحة الموارد المالية الكافية، وبناء القدرات المحلية الكافية. وفي مناطق المجتمعات الأصلية، يجب توفير آليات الخيار للشعوب الأصلية للسيطرة على شبكاتهم الخاصة من المياه والمرافق الصحية وإدارتها.

السدود وتحويل المياه

٧٤ - وينبغي للحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية، والقطاع الخاص الكف عن تشجيع مشاريع المياه الضخمة بدون الرجوع إلى الاتفاقات الدولية كما يجب عليها دائما إدخال توصيات اللجنة العالمية المعنية بالسدود في عمليات تخطيط المياه والطاقة، بما في ذلك عمليات الإصلاح. وتشمل هذه ما يتصل باللجنة العالمية المعنية بالسدود من قيم أساسية، وأولويات استراتيجية، و ''أطر الحقوق والأخطار''، واستخدام وسائل التقييم المتعددة المعايير من أجل تقييم الخيارات الاستراتيجية واختيار المشاريع. كما أن إطارها الإنمائي المستند إلى الحقوق، بما في ذلك الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في تنمية المياه، هو إسهام كبير في أطر اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة.

المناخ والمياه

٧٥ - بدون أخذ تغير المناخ في الاعتبار، فإن تقلب المناخ وأحوال الطقس الشديدة ستحبط بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. فمن الضروري أن تفي الدول بولايات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والمصادقة على بروتوكول كيوتو. كما يجب على الحكومات أن تتوقف عن تقديم المعونات المالية لإنتاج وتكرير الوقود الأحفوري، من أجل التخفيض الحاد لانبعاثات غازات الدفيئة وذلك باسترعاء الانتباه إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي أفاد بأن الحاجة تدعو إلى تخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بمقدار ٦٠ في المائة لجعل الاحترار العالمي مستقرا.

٧٦ - كما تدعو الحاجة إلى تحسين السياسات والتدابير للتكيف مع آثار تغير المناخ وتقلبه، مع بذل جهود أكثر قوة للمضي في خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

٧٧ - علما بأن اتخاذ القرارات على مستوى المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية أمر مهم في جميع فئات الإجراءات والتدابير التي تتصدى لتغير المناخ، وكيفية تضمين موضوع تغير المناخ وتقلبه في سياسات وممارسات إدارة المياه، محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا.

النهج الإيكولوجي إزاء إدارة المياه وإزاء المعارف الإيكولوجية التقليدية للشعوب الأصلية

٧٨ - ينبغي التنفيذ باتباع نهج إيكولوجي يدمج مبادئ المعارف الإيكولوجية التقليدية للشعوب الأصلية في إدارة المياه. فكل من النهج الإيكولوجي والمعارف الإيكولوجية التقليدية يدرج منظورات مختلفة في الإدارة المتكاملة للأراضي والغابات، والمحيطات، والهواء، والمستوطنات البشرية، وموارد المياه.

٧٩ - ثم إن فهم الإدارة المتكاملة لموارد المياه يعني ضمنا الاعتراف بنهج النظم الإيكولوجية إزاء إدارة المياه وأحواض الأنهار، بما في ذلك وظيفة النظم الإيكولوجية كأساس لمعيشة الناس ولحفظ التنوع البيولوجي.

٨٠ - وينبغي أن تنفذ الحكومات على نطاق واسع التدابير التالية لنهج إيكولوجي:

(أ) توحيد المعارف الإيكولوجية التقليدية للشعوب الأصلية المتصلة بالطبيعة المقدسة للمياه والحاجة إلى حفظ جميع موارد المياه باعتبارها مواقع مقدسة؛

(ب) حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية، والينابيع، والأراضي الرطبة، والمياه العذبة، والبحيرات، والأحواض المائية ومكامن المياه الجوفية الحيوية بالنسبة لموارد المياه؛

(ج) ترك مياه كافية في الأنهار للحفاظ على فوائد جريان النهر إلى مصبه وتدفقه؛

(د) وضع الحكومات خطط عمل لتنفيذ مبادرة الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار؛

(هـ) حماية جميع المحيطات، والشُّعب المرجانية، والنظم الساحلية، وذلك بحماية الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك والزراعة المائية؛

(و) حماية الجبال، والغابات، والمنابع، والأنهار؛

(ز) دمج حفظ الأراضي الرطبة واستصلاحها في تخطيط موارد المياه واستخدام الأراضي؛

(ح) إنشاء نُظُم إدارة سليمة من أجل التنوع البيولوجي المائي الحيوي؛

(ط) حماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والتنوع البيولوجي بالإدارة المستدامة لمصائد أسماك المياه العذبة؛

(ي) توحيد إدارة الموارد من الأراضي والهواء والمياه مع إيلاء اهتمام خاص لحماية البيئة وحفظ الموارد؛

(ك) تنفيذ برامج مكافحة تلوث السقائف الهوائية ومستجمعات المياه ومعالجة هذا التلوث والوقاية منه، مع توفير التمويل والأطر القانونية اللازمة للتنفيذ؛

(ل) ضرورة المضي في تحديد مفهوم متطلبات التدفق البيئي وتطبيقه على مستوى الأحواض كي يكون أساسا لتحقيق التوازن بين توفير المياه للشرب وللأمن البيئي؛

(م) حماية الأنواع، والموائد والتنوع البيولوجي؛

(ن) القيام ضمن مناطق الدائرة القطبية، بحماية المثالج والثلج والجليد التي تشكل الوحدة البيولوجية للبيئة القطبية؛

(س) حماية المثالج والأغطية الجليدية في المناطق الجبلية التي تشكل الوحدة البيولوجية للشبكات النهرية والأحواض المائية.

الإطار ٩ - المعارف الإيكولوجية التقليدية

المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية هي نظم ديناميكية من حيث تنظيمها. فهي تقوم على أساس قوانين طبيعية أو روحية، تضمن الاستعمال المستدام عن طريق حفظ الموارد. فالمعارف الإيكولوجية التقليدية هي المعارف المتراكمة وفهم المرء لمكانه بالنسبة للكون. وتشمل هذه العلاقة المعارف والممارسات التي تؤمن بها مجتمعات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالرؤية الكونية - الروحية، والجوانب الفيزيائية - الحيوية، والاجتماعية - الاقتصادية، والتاريخية الثقافية لبيئتها المحلية. والمعارف الإيكولوجية التقليدية تقوم على أساس خبرات الأجيال السابقة وتسمح بالتكيف مع التغيرات التكنولوجية والاجتماعية - الاقتصادية المناسبة في الوقت الحاضر. فنظام الشعوب الأصلية في إدارة المياه واستعمالها عبر ألوف السنين يقوم على أساس مبادئ وممارسات التوازن بين الحاجات الآنية وحاجات الإيكولوجيا، والبيئة، والأشياء الحية الأخرى، والنباتات، والأسماك، والحيوانات، وكذلك الشعوب الأخرى، والاستدامة بالنسبة للأجيال المقبلة. وتشمل المعارف الإيكولوجية التقليدية العلاقات الروحية، والعلاقات مع البيئة الطبيعية، واستخدام الموارد الطبيعية، والعلاقات بين البشر، والعلاقات مع الحيوانات، والطيور، والأسماك، والغابات، والنباتات، والمياه، والمحيطات، وجميع عناصر الطبيعة، وتتجلى في اللغة، والتنظيم الاجتماعي، والقيم، والمؤسسات، والقوانين.

المصدر: شبكة البيئة الأصلية.

خصخصة المياه وتحويلها إلى سلعة

٨١ - يجب إبقاء المياه وخدمات المياه خارج نطاق الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات واتفاقات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقات التجارية الإقليمية المتعددة الأطراف.

٨٢ - وينبغي للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإقليمية مثل مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أن توقف فرض الخصخصة على المياه أو ''استرداد التكاليف الكاملة'' كشرط من أجل تقديم قروض جديدة للبلدان النامية وتجديد قروضها.

مساءلة الحكومات والشركات

٨٣ - ينبغي إنشاء آليات سياسية وتقنية وقانونية على الصعيدين المحلي والدولي بحيث تكون الدول، وكذلك الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الدولية، خاضعة للمساءلة عما تتخذه أو لا تتخذه من إجراءات تهدد سلامة المياه والأراضي والهواء والتنوع البيولوجي والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

حسن الإدارة

٨٤ - تدعو الحاجة إلى أن تتحمل البلدان النامية المسؤولية الأولى عن إنشاء إدارة جيدة للمياه وخطط لإدارة المياه، وإلى أن تضمن إدراج موضوع المياه في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. فحسن الإدارة ضروري لتوفير حلول مستدامة لاحتياجات الشعوب الأصلية والشعوب الفقيرة من المياه في البلدان النامية.

٨٥ - كما تدعو الحاجة إلى تحمل البلدان المتقدمة، التي فيها شعوب أصلية المسؤولية الأولى عن إنشاء إدارة جيدة للمياه وخطط لإدارة المياه من اجل مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الفقيرة. فالإدارة الجيدة ضرورية لتوفير الحلول المستدامة لاحتياجات الشعوب الأصلية والشعوب الفقيرة من المياه في البلدان النامية.

٨٦ - كما يجب على الحكومات أن تعزز المشاركة والتعاون والشراكة المتبادلة للشعوب الأصلية في جميع الجوانب الزراعية لاستخدام المياه وتنميتها وإدارتها؛ والاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية المتعلقة بإدارة المياه؛ وزيادة إمكانية الوصول إلى موارد المياه؛ والاعتراف بمصالح الشعوب الأصلية المتعلقة باستخدام المياه وتوزيعها واستعمالاتها العرفية.

التمويل والاستثمار

٨٧ - يجب احترام مصالح الشعوب الأصلية وحقوقها في الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وفي جميع خطط الاستعمالات الجديدة للمياه وتوزيعها.

٨٨ - كما يجب على الحكومات أن تعترف بأهمية تقديم الدعم للاستثمارات المحلية الصغيرة النطاق من جانب السلطات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وبدعم من المنظمات غير الحكومية. فأنظمة وكالات التمويل المتعددة الأطراف لا تسمح بإقراض الحكومات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، الأمر الذي يتطلب إنشاء آليات لتقديم الدعم المباشر للمستويات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

٨٩ - وينبغي للقانون الدولي أن يضمن عدم استعمال المياه كوسيلة للقهر، كما ينبغي له أن يعزز التعاون المحلي والوطني والإقليمي.

٩٠ - وينبغي إنشاء نظم دولية ومحلية للاسترداد والتمويل والاستثمار والتعويض، بالمشاركة مع الشعوب الأصلية لاستعادة السلامة للمياه والنظم الإيكولوجية.

بناء القدرات ونقل التكنولوجيا

٩١ - ينبغي الاعتراف في مبادرات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بالممارسات التقليدية للشعوب الأصلية، بما في ذلك الإدارة التقليدية للمياه، كنظم ذات تنظيم ديناميكي. فهي تقوم على أساس القوانين الطبيعية والروحية، مما يضمن الاستخدام المستدام من خلال الحفظ التقليدي للموارد. ويشمل بناء القدرات وضع برامج تثقيفية بشأن المعارف الإيكولوجية التقليدية للشعوب الأصلية المتعلقة بالمياه ونظم إدارة المياه لدى الشعوب الأصلية.

٩٢ - ويجب على الحكومات أن تعترف بالحاجة إلى استخدام تكنولوجيات مثل جمع ماء المطر والري بالتنقيط والدورة الزراعية وغير ذلك من معارف الشعوب الأصلية وممارسات حفظ المياه المستدامة ضمن أساليب الزراعة الحالية.

٩٣ - ويجب تحديد التكنولوجيات السليمة بيئيا واعتمادها؛ وتقديم الحوافز الاقتصادية من أجل استخدام نظم الوقاية من التلوث ومكافحته. كما يجب منح الأولوية العليا لإنشاء مرافق تصريف مياه المجارير ومعالجتها كآلية لحماية سلامة مستجمعات المياه وشبكات المياه الجوفية، وذلك لخفض تكون النفايات إلى الحد الأدنى واستمرار إعادة تدوير مياه الفضلات واستعمالها من جديد.

٩٤ - وتمثل التكنولوجيات العملية المنخفضة التكاليف ذات الكفاءة وسائل مهمة لتوفير مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية الأساسية.

٩٥ - علما بأن تنمية القدرات التي تمثل بؤرة الاهتمام الرئيسية في سياسات المياه، تحتاج إلى التدعيم بمزيد من الإجراءات والأهداف مع التأكيد بوجه خاص على بناء القدرات في مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والوكالات الحكومية.

٩٦ - وينبغي للتنوع الثقافي والحوار بين الثقافات أن يكونا المبدأين الموجهين لإعداد مواد وطرائق إذكاء الوعي، والتعليم وبناء القدرات.

٩٧ - وينبغي إدراج جلسات في المؤتمرات العلمية والمهنية بشأن معارف وممارسات الشعوب الأصلية ذات الصلة والمعارف والممارسات العرفية.

٩٨ - وينبغي عدم الانتقاص من المعارف التقليدية للشعوب الأصلية، التي تطورت عبر آلاف السنين، بالاعتماد المفرط على الطرائق والمعايير الغربية العلمية والاختزالية الحديثة العهد نسبيا والضيقة التحديد. وتدعم الشعوب الأصلية تنفيذ التدابير الشديدة التي تمكّن الشعوب الأصلية من المشاركة الكاملة المتساوية في مشاطرة خبراتها ومعارفها وهمومها.